British penetration into the Libyan economy (1952-1969)

Prof. Waleed Abood Mohammed Al-Dulaimi (Phd.)
Waleed.abood@ircoedu.uobaghdad.edu.iq
Zeina Muslim Darwish Ali (Phd.)
University of Baghdad-College of Education- Ibn Rushed for Humanities-Department of History

DOI: https://doi.org/10.31973/aj.v2i143.3926

Abstract:

The interest and rivalry of Western countries in Libya has been the subject of widespread controversy among researchers, as it appeared in several studies that addressed the political and social aspects, while neglecting Britain's role in the Libyan economy after it replaced Italy. Accordingly, this research came under the title: British penetration into the Libyan economy (1952-1969), to shed light on the nature of Britain's policy towards the Libyan economy and its blatant interference in all its activities, especially its entry into the sterling region, and limiting the absolute authority of Barclays Bank to make investment decisions within Libya until The National Bank was established in 1955, and the Libyan Development and Stability Agency adopted a set of projects in Libya, the importance of agricultural crops in it, especially the alliance, and the impact of trade and the quality of exports and imports between Britain and Libya. The research is trying to unmask the ways of Britain's economic exploitation of Libya in various banking, agricultural and commercial aspects? What are its objectives of the subsidies and financial aid it granted to Libya?

Keywords: Britain, economy, Libya, subsidies, control.

التغلغل البريطاني في الإقتصادِ الليبي (1952-1969)

أ.د. وليد عبود محمد الدليمي
جامعة بغداد – كلية التربية ابن رشد للعلومِ الإنسانية – قسم التأريخ

د. زينة مُسلم درويش علي
جامعة بغداد – كلية التربية ابن رشد للعلومِ الإنسانية – قسم التأريخ

(مُلَخَّصُ البَحث)

شكّل اهتمام الدول الغربية وتنافُسها في ليبيا مثارَ جدلٍ واسع بين الباحثين، إذ تَجَلَّى ذلك في دراساتٍ عدة تَصدَّت إلى الجوانبِ السياسية والإجتماعية، في حين أغفلت مخاطر التغلغُل البريطاني في الإقتصادِ الليبي بعد أن حلّت بديلاً عن إيطاليا التي وقعت مُعاهدة الصُلح مع دولِ الحُلفاء، لتدخُل حيّز التَّنفيذ في الخامس عشر من أيلول ١٩٤٧، وتخلت بموجبها عن جميعِ مصالحها في ليبيا. وعليه جاء هذا البحث بعنوان: التغلغل البريطاني في الإقتصادِ الليبي (١٩٥٢-١٩٦٩)، ليُسلط الضوء على تأثيرِ بريطانيا في الإقتصادِ الليبي ومدى تدخُلها السافر في جميعِ نشاطاته، ولاسيَّما إدخالهُ ضمن المنطقةِ الإسترلينية، وحصر الصلاحية المُطلقة لمصرفِ باركليز البريطاني في إتخاذِ القرارات بالإستثمارِ داخل ليبيا حتى أُنشأ المصرف الوطني عام ١٩٥٥، وتَبَنَّي وكالة التنمية والإستقرار الليبية مجموعة من المشاريعِ في ليبيا. وتَصَدَّى البحث إلى أهميةِ المحاصيل الزراعية في ليبيا، ولاسِيَّما نبات الحلفاء وتأثير التجارة ونوعية الصادرات والواردات مع بريطانيا. وحاول البحث إماطة اللثام عن طُرقِ استغلال بريطانيا لليبيا إقتصادياً في المجالات المصرفية والزراعية والتجارية؟ وحقيقة أهدافها من تقديمِ الإعاناتِ والمُساعدات المالية إلى ليبيا؟

الكلمات المفتاحية: بريطانيا، الإقتصاد، الليبي، إعانات، سيطرة.

أولاً: المصارف والعُملة الليبية

طالت تأثيرات الحرب العالمية الثانية البُنى التحتية والمرافق العامة في ليبيا، إذ تحولت طبرق إلى منطقةٍ عسكرية وتضررت أراضي طرابُلس الزراعية جراء القصف الجوي الذي شلّ حركتها التجارية. ومن جهتها استغلت بريطانيا أشجار الغابات التي زرعها الإيطاليون في طرابُلس وعَمّدت إلى قطعها وبيعها إلى إحدى الشركات المُتخصصة بِتجارة الأخشاب، زاعمةً حماية طرابُلس من الكثبانِ الرملية، وفككت مباني المُستودعات التي شيدها الإيطاليون وباعها إلى المُتعهدين الفرنسيين بحجةِ عدم فائدتها، وباعت المنشآت الزراعية في طرابُلس إلى إحدى الشركات المصرية (بروشين، ٢٠٠١، ص ٢٧٧).

وبُغْيَة إحكام تطويق ليبيا اقترحت كُل من بريطانيا وفرنسا تقديم الدعم المالي لتنفيذِ المشاريع فيها وحَلّ أزمتها المالية نَظير اتفاق طويل الأجل يمنحهُما التسهيلات العسكرية. وبناءً على التقرير الذي أعدتهُ البعثة الفنية التابعة للأُممِ المُتحدة في الرابعِ عشر من آب ١٩٥٠ بشأنِ كيفية تقديم المُساعدات الفنية وتقيّيم الأوضاع الإقتصادية في ليبيا من جهة، وتقرير الدبلوماسي الهولندي والمفوض السامي للأُممِ المُتحدة في ليبيا (أدريان بلت Adrian Pelt ١٩٤٩-١٩٥٢) الذي أشار فيه إلى أهميةِ تقديم المُساعدات الفنية والمالية للنهوضِ بالاقتصاد الليبي، من جهةٍ أخرى. أصدرت الأُمم المُتحدة قرارها بالرقمِ (٣٨٣) في السابعِ عشر من تشرين الثاني١٩٥٠ (بيلت، ١٩٥٢، ص ١٣)، الذي عَدَّت فيه ليبيا من بين الدول التي تستحق المُساعدات الفنية والمالية (Kelly.,2000.p١٤١.).

وتنفيذاً للقرارِ عُقِدَت إجتماعات في لندن وجنيف للمُدةِ من الرابعِ عشر من آذار إلى التاسعِ والعشرين من أيلول ١٩٥١، حضرتها الدول ذات المصالح النقدية والإقتصادية في ليبيا، ولاسِيَّما (بريطانيا، الولايات المُتحدة الأميركية، فرنسا، إيطاليا، مصر)، فضلاً عن مُمثلي الحكومة الليبية المؤقتة ، وذلك بغيَة إيجاد الحلول المالية اللأزمة في ليبيا. وأبدى المُجتمعون آراءً عدة لحَلِ الأزمة تمثلت بإقتراحِ المندوب البريطاني اعتماد الجُنيه الإسترليني عُملةً لليبيا بدلاً عن الليرةِ العسكرية أو الطرابُلسية التي أصدرتها بريطانيا بدلاً عن الإيطالية للأعوامِ (١٩٤٣-١٩٥١) (الحكيم، ١٩٦٦، ص ٢٣٩-٢٤٠؛ الزّهيريّ، ٢٠١٧، ص١٠١)، لتكون عُملةً موحدةً تُسهل قبول عضوية ليبيا في المنطقةِ الإسترلينية ، وتُسوغ منح بريطانيا إعانةً سنويةً إلى الميزانيةِ الليبية بعد فرضِ الرقابة اللازِمَة على الميزانيةِ العامة وجميع المُعاملات النقدية الأجنبية. ومن جهتهِ وَعدَ المندوب الأميركي تقديم حكومته المُساعدات إلى ليبيا(حكيم، ١٩٦٤، ص ١٠٢؛ الزّهيريّ، ٢٠١٧، ص ١٠٢)، بموجبِ (برنامج النقطة الرابعة (Point Four Program) الذي أقرتهُ الولايات المُتحدة الأميركية في الخامسِ من حُزيران ١٩٥٠ ، إذ وردت النقطة الرابعة في الخطابِ الذي ألقاهُ الرئيس الأميركي(هاري ترومانHarry Truman ١٩٤٥-١٩٥٣) في العشرين من كانون الثاني عام ١٩٤٩ أمام الكونغرس الأميركي عارضاً فيه خُطتهِ للسلامِ والحرية في العالم ، التي شملت أربع نُقاط هي: التأييد القوي للأُممِ المُتحدة والوكالات المُرتبطة بها ، والاستمرار في تنفيذِ الخُطط الأميركية بشأنِ إنعاش الاقتصاد في العالمِ ، وتقوية الشعوب المُحبة للسلامِ ضد أخطار العدوان ، وتوظيف التقدُمين العلمي والصناعي في تحسينِ وتنمية المناطق التي تستكمل نموها الاقتصادي (الحسناوي ، ٢٠٠٧ ، ص ١١-١٣). وفي السياقِ نفسه اقترح مُمثل فرنسا إسهام حكومته في مشروعاتٍ خاصة، في حِين تعهد المُمثل الإيطالي بتقديمِ المُساعدات المالية، وأعلن مُمثل مصر عن إستعدادِ بلاده تقديم المُساعدات، إلا أنهُ سُرعان

ما تراجع عنها ، مُشيراً إلى أنها من واجباتِ الأُمم المُتحدة (حكيم، ١٩٦٤، ص١١١). ونتيجةَ لعدمِ توصل المُجتمعين إلى إتفاقٍ مُحدد، واصلوا عقد الإجتماعات وتعيّين خُبراء إقتصاد لمُساعدةِ ليبيا وإنشاء صندوق خاص لدعمِ ميزانيتها، حتى توافقوا على صيغةٍ لحلِ إختلافِ الآراء أكدت على ضرورةِ إنضمام ليبيا إلى المنطقةِ الإسترلينية (الحكيم، ١٩٦٦، ص ٢٤٠؛ حكيم، ١٩٦٤، ص ١١١).

وفي ضوءِ ما تقدم أصدرت الأُمم المُتحدة قرار إستقلال ليبيا في الرابعِ والعشرين من كانون الأول١٩٥١، الذي أُستكمل في كانون الثاني ١٩٥٢، وشُكلت لجنه من الخُبراءِ برعايةِ بعثة الأُمم المُتحدة لوضعِ الحلول المُناسبة للمشاكلِ المالية والنقدية التي واكبت الوضع الجديد. وصَدَرت عن اللجنةِ توصيات عدة قُدمت للحكومةِ الليبية، ولاسيَّما إصدار عُملة موحدة يكون غطائها بالجُنيهِ الإسترليني، على أن تُشرِف اللجنة الليبية للنقدِ على إصدارها، وبدورها وافقت الحكومة الليبية على إصدارِها وإنشاء لجنة للنقدِ الليبي. على أن عدد من المُختصين في الأُممِ المُتحدة رأوا أن هُناك مُعوقات عدة تقف حائلاً أمام تأسيس مصرف مركزي في ليبيا؛ وذلك لإفتقارها إلى الخبرةِ النقدية الضرورية لإدارةِ الأعمال، وأنَّ العُملة آنذاك لا تدعمها ضمانات إدارية قوية ، ولا يوجد جهاز مصرفي وطني توكل لهُ مُهمة إصدارها، مما اضطر الحكومة الليبية تكليف (مصرف باركليز Barclays Bank) البريطاني المُتعدد الجنسيات والمُتخصص في الإستثمارِ والخدمات المالية ومقرهُ لندن، بإصدارِ العُملة (علي ، ١٩٨٥، ص ١٥٨-١٥٩؛ الأهرام ، العدد ٢٣٨٥٩، ١٩٥٢، ص٤). وفي الرابعِ والعشرين من تشرين الأول ١٩٥١ صدر قانون العُملة الليبية، إذ نصّ على تشكل لجنة مؤلفة من سبعةِ أعضاء، إثنان من ليبيا تُعينهما الحكومة، على أن يتولى أحدهُما رئاسة اللجنة ، والثاني نائباً لهُ يحلُ بدلاً عنهُ في حالِ غيابه. وعضوان بريطانيان يُعينهُما مصرف باركليز، وعضو فرنسي يُعينه مصرف فرنسا، وعضو إيطالي يُعينه مصرف إيطاليا، وعضو مصري يُعينه المصرف الأهلي المصري(محمود ، ١٩٦٢ ، ص ٣٤٠-٣٤١)، وعليه شَرّع الجميع بالعملِ على إصدارِ أوراق نقدية وقطع جديدة. وفي ضوءِ ذلك صدرت العُملة في الرابعِ والعشرين من آذار ١٩٥٢ لتحل بدلاً عن العُملاتِ المُتداولة آنذاك في ليبيا (Anon., 1967, p.١٦).

وفي هذا الصّدد أعلن وزير الخزانة البريطانية (ريتشارد أوستن بتلر Richard Austen Butler 1951-1955)عن إدخالِ ليبيا للمنطقةِ الإسترلينية، وأن الجُنيه الليبي أصبحَ مُعادلاً للپاون الإسترليني العُملة المُتداولة في مصرفِ باركليز، ويُغطي نسبة ١٠٠% من العُملاتِ السائدة التي وضعتها بريطانيا تحت تصرُفِ الحكومة الليبية، وهي تتألف من سبعِ فئات (عشر جنيهات، وخمس جُنيهات، وجُنيه واحد، ونصف جُنيه، ورُبع جُنيه، وعشرة

قروش، وخمسة قروش)، وبناءً على طلبِ الملك أُستبدلت العُملة الورقية التي تحمل صورته بالمناظرِ الأثرية والشعار الملكي (كبّه ، ١٩٦٣، ص ٤٧).

وفي السياقِ نفسه أصبح مصرف باركليز وكيلاً لإصدارِ النقد وإدارة الحسابات واتخاذ القرارات الخاصة بالاستثمار الحكومي، فضلاً عن تعيينِ وظائف المصرف المركزي نيابةً عن الحكومةِ واللجنة. واستمر عمل المصرف في كُل من ولايتي بُرقة وطرابُلس وتمتع بمركزٍ إحتكاريٍ قوي واحتفظ بحسابات وأموال الحكومة والهيئات العامة وتمويل بعض العملياتِ التجارية وتقديم القروض والتسهيلات الائتمانية لتمويلِ المشروعات الزراعية وعمليات البناء في المُدنِ الرئيسة ، وأصبح لهُ فروعٍ في المراكزِ التجارية والمناطق الزراعية وبعض المُدنِ حتى بلغ في نهايةِ الستينات أكثر من سبعة عشر فرعاً في ليبيا (بروشين ،٢٠٠١ ، ص ٣٥٦-٣٥٧). وإلى جانبِ مصرف باركليز ظهر مصرف آخر هو(المصرف البريطاني للشرقِ الأوسط (British Bank of The Middle East) الذي تأسس في لندن منذُ عام ١٨٦٥، وما لبث أن وسع نشاطه بإفتتاحِ عددٍ من الفروعِ في الأقطارِ العربية ، ولاسيَّما بيروت ثُم الخليج العربي وأفريقيا وليبيا((٢٨٧.King.,1995,p، فضلاً عن مصارف تابعة لفرنسا والولايات المتُحدة الأميركية. وكانت للمصارفِ الأجنبية العاملة في ليبيا فُروعاً أخرى مراكزها الرئيسة خارج ليبيا، وتولت تلك الفروع رسم سياستها واتخاذ قراراتها وفق مصالحها دون مُراعاةٍ لمصالحِ ليبيا الإقتصادية. واعتمدت المصارف الأجنبية في مواردها على ودائعِ الحكومة والهيئات شُبه الحكومية والخاصة ، إذ لم يُشترَط عليها إدخال أيَّ مبالغ إلى ليبيا في وقتٍ كانت فيه بأمسِ الحاجة إلى رؤوسِ الأموال ، بل لم تكُن مُلزمة بتكوين رأس مال لها داخل البلاد أو تكوين احتياطات لإستثمارها فيه وتنشيط الإقتصاد الليبي الذي إفتقر إلى الإمكانياتِ المادية. ولأن الهدف الأول للمصارفِ هو الربح دون النظر إلى المصالحِ الليبية، إقتصرت أعمالها على تقديمِ القروض القصيرة الأجل لخدمةِ العمليات التجارية بالدرجةِ الأولى، إذ بلغت أكثر من ٤٠% من مجموعةِ القروض الممنوحة في كُلِ عام. أما القطاع الزراعي الذي شكل عماد الإقتصاد الليبي، فقد بلغ نحو ١٠% ، في حِين بلغ قطاع البناء والإنشاء نحو٣٢% والمؤسسات الصناعية ١٢% من قيمةِ القروض الممنوحة، التي اقتصرت على كبارِ المُزارعين والأغنياء، ما ساعد ذلك على فرضِ المصارف فوائد ورسوم باهضه على خدماتها تراوحت بين ٧-١٠% (علي، ١٩٨٥، ص ١٥٩).

وعندما تولى مُصطفى بن حليم رئاسة الحكومة الليبية (١٢نيسان١٩٥٤-٢٦آيار١٩٥٧)، سعى إلى تحقيقِ الاستقلال الاقتصادي لليبيا بالبحثِ عن الثرواتِ المعدنية واستغلالها، والحصول على المُساعداتِ الأجنبية وعلى رأسها بريطانيا. وسعى إلى إلغاءِ لجنة إصدار العُملة الليبية وإدارة السياسة المالية التي يرأسها ويُديرها موظفين بريطانيين،

عدا سفير ليبيا في لندن ووكيل المالية. ومن جهتها أبدت بريطانيا رفضها القاطع لمُحاولاتِ بن حليم، مُتذرعةً بالمادةِ الرابعة من مُعاهدةِ عام ١٩٥٣ التي نصت على: " أنَّ هذا الإتفاق يشترط استمرار الترتيبات الحالية للعُملةِ الليبية، إلا إذا اتفقت الحكومتان على غيرِ ذلك". ما دفع بن حليم إلى تشكيلِ لجنة من خُبراء في الشؤونِ المالية وإرسالهم إلى لندن للتفاوضِ مع المسؤولين البريطانيين بُغيَة إلغاء لجنة العُملة الليبية وإنشاء المصرف المركزي الليبي. ومن جهتها أبدت بريطانيا رفضها مُعللةً ذلك بضخامةِ تكاليف إنشاء المصرف ، مُقترحةً نقل مقر لجنة العُملة الليبية من لندن إلى ليبيا، وأن يكون رئيسها وزير المالية الليبي على أن يستمر إصدار العُملة من لندن، فرَدَّ بن حليم على تلك المُقترحات بالرفض. وبسببِ إصرار الأخير اضطرت بريطانيا إلى الموافقةِ، وبذلك نجح بن حليم في تأسيسِ أول مصرف وطني في ليبيا في السادس والعشرين من نيسان عام ١٩٥٥، إذ حَلّ لجنة النقد وتسلم المصرف مبلغ مليونان وخمسمائة جُنيه ليبي واحتفظ بالأرصدةِ والمُستندات الضامنة لإصدارِ العُملة الليبية، وحافظ على قيمةِ الجُنيه الليبي في الخارجِ ، مما أَثَرَ إيجاباً على الوضعِ الإئتماني لليبيا(كبّه، ١٩٦٣، ص ٤٩).

تضمن قانون المصرف المركزي الليبي مُمارسة الأعمال المصرفية التجارية التي ظلت لمُدةِ طويلة حِكراً على المصارفِ التجارية الأجنبية، وذلك لتمثيلِ الجانب الليبي في الجهازِ المصرفي التجاري للبلاد ، وتقديم الخدمات المصرفية في الأماكنِ التي لا ترغب المصارف الأجنبية العمل فيها لبُعدها أو ضآلة حجم العمليات فيها. ونَصَّ القانون على أن يتعهد المصرف بجميعِ التحويلات وعمليات الصرف والمُعاملات المصرفية للحكومةِ ويحتفظ بحساباتها وأرصدتها المصرفية ، وبذلك سحبت الحكومة أموالها المودعة في المصارفِ الأجنبية(الأهرام، العدد ٢٨٠٨٠، ١٩٦٣، ص ٥).

وإبَّان إكتشاف النفط عام ١٩٥٨ وما صاحبه من إزدهارٍ للنشاطِ التجاري وازدياد مجالات الإستثمار وفُرص الربح في مُختلفِ الميادين الزراعية والصناعية والخدمية ، شهدت ليبيا طلبات عدة من مصارف أجنبية مُختلفة بمُزاولةِ نشاطها المصرفي في البلاد. غير أنَّ الحكومة الليبية رفضت ذلك لرغبتها في تأسيسِ مصارف تجارية ليبيه صرفه تُشكل جهازاً مصرفياً ليبياً خالصاً مُنسجماً مع السياسةِ المالية والنقدية الوطنية ، وأن الإقتصاد الليبي ليس بحاجةٍ للمزيدِ من المصارفِ الأجنبية ، إذ إن عددها كبير جداً مُقارنةً مع عددِ السُكان (كبّه، ١٩٦٣، ص٤٩؛ الأهرام ، العدد ٢٨٠٨٠، ١٩٦٣، ص٥). وفي عامِ ١٩٦٣ صدر قانون المصارف رقم (٤) الذي حَوَّل المصرف الوطني إلى مصرفِ ليبيا المركزي، وألزم المصارف الأجنبية العاملة في ليبيا بأن يكون لها رأس مال لا يقل عن نصف مليون جُنيه ليبي. ومُنح لمصرفِ ليبيا المركزي حق الرقابة والإشراف على المصارفِ الأجنبية ، وجعل

العاملة منها في ليبيا شركات مُساهمة ليبية، على أن يُشكل رأس المال الليبي ٥١% من أموالها (علي ، ١٩٨٥، ص ١٦٠؛ حكيم، ١٩٧٠، ص ٦٧)، الأمر الذي ساعد على إندماجِ رأس المال الوطني مع المصرفِ البريطاني للشرقِ الأوسط عام ١٩٦٦ وتأسيس مصرف شمال أفريقيا ، وبعد ثورة عام ١٩٦٩حَمَل مصرف باركليز اسم مصرف الجمهورية(علي، ١٩٨٥، ص ١٦١).

ثانياً: الأشغال العامة

عقدت ليبيا اتفاقيات عسكرية وإقتصادية مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، تعهدت بموجبها الأخيرتان بتقديمِ الدعمين المالي والإقتصادي لها بهدفِ بنائِها وتطوير بنيتها الاقتصادية، إذ لا توجد قاعدة أو موارد إقتصادية ثابتة ومُستقرة في ليبيا لسَدِ حاجتها من الأموال(الحسناوي ، ٢٠٠٧، ص ٩). وفي هذا الصَدَّد أشار مُصطفى بن حليم بكونهِ أحد المُساهمين في بناءِ الدولة الجديدة قائلاً:" لم يكُن أمر تحقيق مطلب الكفاية الإقتصادية المُهَم والمُلَّح للدولةِ الفتية التي نالت لتوها إستقلالها بالأمرِ الهَيَّن والسهل بُلُوغَهُ ، فالسعي إلى تحقيقهِ لا يكادُ يَقِلُ صعوبةً عن أمرِ نيلها لإستقلالها في حَدِ ذاته ، فليبيا ليست دولة دمرت الحرب بُنيانها فحسب ، وتحتاج فقط لبناءِ كُل شبر مُربع من بُنيتها التحتية ، بل إنَّها فوق ذلك وهو الأهم لا تملك المال الذي يُمكنها من عملِ ذلك ، بل إنها لا تملُك منُه حتى القليلِ الذي تستطيع بهِ أن تكفل عيش مُواطِنيها "(الحسناوي ، ٢٠٠٧ ، ص .(98)

وحَاوَل بن حليم إضفاء طابع شرعي لعقدِ المُعاهدات التي حكمت ليبيا، مؤكداً بأن الأخيرة دولة فقيرة لا تمتلك أيَّ مصادر للثروةِ تستطيع عن طريقها حَلَّ مشاكلها الإقتصادية. وبسببِ ذلك لجأت إلى أسهلِ الطُرق للحصولِ على الأموالِ عن طريقِ بيع موقعها الإستراتيجي وتحويله إلى سلعةٍ في المساوماتِ الدولية، إذ منحت تسهيلات كثيرة وفق المُعاهدات التي عقدتها مع بريطانيا والولايات المُتحدة الأميركية، إعتقادًا منها بأفضليةِ الإستفادة من القروضِ المالية البريطانية والأميركية بَدَلاً من أن تحصلا عليها مجاناً (الحسناوي ، ٢٠٠٧ ، ص ٩٨). وفي هذا الصدد عُقِدَ إجتماع في لندن عام ١٩٥١ لبحثِ الوضع الإجتماعي، تَصَدَّى إلى العُملةِ الليبية لتغطيةِ العجز المالي، ونَتَجَ عن الإجتماعِ تقديم مُقترح إنشاء مؤسستين مُنفصلتين تستقبلان المُساعدات المالية اللازمة للتنميةِ الإقتصادية وإرسال الخُبراء الإقتصاديين الأجانب لدراسةِ الوضع الإقتصادي. ولما كانت ليبيا بحاجةٍ مُلحةٍ للمُساعداتِ الخارجية لتنميةِ إقتصادها، وافقت حكومة (مُحمود المُنتصر ٢٤ كانون الأول ١٩٥١– ١٨ شباط ١٩٥٤) في السادسِ من آذار عام ١٩٥٢ (Villard.,1956,p.٦٨) ، على استحداثِ الوكالة الليبية للتنميةِ التي تأسست بموجبِ القانون الليبي رقم (٦) لعامِ ١٩٥١، وذلك بهدفِ تنشيط التنميتين الإقتصادية والإجتماعية

في ليبيا عن طريقِ وضع برامج للمشاريع وتوسيع الإنتاج وتنفيذها، ولاسيَّما المواد الغذائية والخام، وهي مُخولة بإقتراضِ المال ومنح القروض (الذرعاني، ٢٠١٣، ص٨٦).

وسعت الوكالة إلى تنميةِ التجارة الخارجية الليبية وتطويرها، على أن تكون أموالها من الإشتراكات التي تدفعها الحكومات الأجنبية إلى الحكومةِ الليبية بُمقتضى المُعاهدات والاتفاقيات المعقودة بين الطرفين ، وأن تتمتع بصوتٍ أو سهمٍ واحد فيها نَظير عشرة آلاف جُنيه تضعها الوكالة. ومن جانبها حاولت بريطانيا السيطرة على الوكالةِ ومِن ثَمَّ على الإقتصادِ الليبي عن طريقِ وضع مليون جُنيه سنوياً وفق المادة الثانية من الإتفاقيةِ المالية، إبتداءً من الأولِ من نيسان ١٩٥٣ ولمُدةِ خمسة أعوام مُتتالية لمُنظماتِ التنمية الليبية، وبذلك سيكون لبريطانيا أكبر عددٍ من الأسهمِ أو الأصوات للتحكُمِ بالوكالةِ، الأمر الذي أدى إلى خلافاتٍ بين الحكومتين البريطانية والليبية كادت أن تُلغي المُعاهدة بأكملها (ميخائيل،١٩٧٠، ص ٣٠٤-٣٠٥).

ومن جهتهِ أعلن المُمثل البريطاني أن حكومته ستدفع مليون جُنيه، ما يمنحها حق إدارة الوكالة بكونها صاحبة الحصة الأكبر، ولاسِيَّما أن الأموال المودعة من الدولِ الأجنبية قليلة مُقارنةً بالأموالِ التي تدفعها بريطانيا ، فأعلن العضو الليبي رفض حكومته لهذهِ الخطوة، لأن الأساس هو أن يُسَلَّم المبلغ للحكومةِ الليبية لتُنفقهُ على المشاريعِ الإقتصادية وليس الأعمال العسكرية البريطانية. وعليه أدى ذلك إلى تأجيلِ عرض المُعاهدة على مجلسِ الشيوخ الليبي، مما فسح المجال أمام مصر لتقديمِ المُساعدة المالية، الأمر الذي دفع بريطانيا إلى تعجيلِ عقدها ووضع مليون جنيه بإسمِ ليبيا، على أن تتمتع بريطانيا بالامتيازات التي تتمتع بها أيَّ حكومة تدفع الحصة الأكبر من ميزانيةِ الوكالة، وأن يكون رئيسها ليبياً ومُديرها العام بريطانياً، وإعتبار جميع المُشروعات التي تُنفذها الوكالة مُمولةً بنسبةٍ أكبر من المُساعداتِ المالية البريطانية (المقريف ، ٢٠٠٤ ، مج ٢، ص 545

وفي السياقِ نفسه بلغت قيمة المُساهمات البريطانية في مُستهلِ تأسيسها (٣٨٠,٠٠٠) جُنيه إسترليني، والولايات المُتحدة الأميركية (٣٧٥,٠٠٠) جُنيه إسترليني، في حِين بلغت مُساهمات فرنسا (مئة ألف جُنيه إسترليني)، وإيطاليا (عشرة آلاف جُنيه إسترليني). وتمكنت الوكالة من تنفيذِ عدد من المشاريعِ الإقتصادية في ليبيا، ولاسيَّما صيانة ميناء طرابُلس البحري وتطويره بقيمةِ (٥٤٥,٠٠٠ جُنيه ليبي)، وتطوير مصادر المياه في ولايتي طرابُلس وبُرقة بقيمةِ (٥٥٧,٠٠٠ جُنيه ليبي)، وإنشاء محطة لتوليدِ الكهرباء بقيمةِ (٥٢٢,٠٠٠ جُنيه ليبي)، إنشاء مهابط جديدة للنقلِ الجوي بقيمةِ (٥٥٥,٠٠٠ جُنيه ليبي)، ورصف الطريق بين سوسة ودرنة ببُرقة بقيمةِ (٦٦٧,٠٠٠ جُنيه ليبي)، وصيانة طريق فزان بقيمةِ (٥٩٠,٠٠٠

جُنيه ليبي)، وإقامةِ شبكات لتوزيعِ المياه وإنشاء آبار وقنوات للرَي ، فضلاً عن مشاريع أُخرى في الإسكان والصحة والتعليم (حسين، ٢٠١٢، ص ٢١٧-٢١٩).

وفي التاسعِ من حزيران ١٩٥٢ شكلت المؤسسة المالية الليبية وفق القانون الليبي رقم (٦) لعامِ ١٩٥١، بهدفِ منح القروض بأقلِ الفوائد دعماً للتنميةِ الإقتصادية وتشجيع إستثمار الهيئات العامة والخاصة ودعمها بقروضٍ متوسطة الأجل وطويلة لتمويلِ المشاريع الزراعية والصناعية والتجارية. وبلغت قيمة المُساعدات البريطانية (عشرة آلاف جُنيه إسترليني)، بينما بلغت المُساعدات الفرنسية (ثلاثين ألف جُنيه إسترليني)، أما المُساعدات الإيطالية فبلغت (ستين ألف جُنيه إسترليني)، وبموجبِ الاتفاقية المالية لعامِ ١٩٥٣ أُلزِمَت بريطانيا بتقديمِ مُساعدات مالية سنوية للحكومةِ الليبية لمُدةِ عشرين عاماً (ميخائيل ،١٩٧٠، ص ٣٨٦). وفي عامِ ١٩٥٦ منحت بريطانيا قرضاً لليبيا لبناءِ محطة كهربائية بطرابُلس(عُثمان، ١٩٩٤، ص٤٧)، ويوضح الجدول الآتي قِيمة المُساعدات المالية البريطانية الممنوحة لليبيا للأعوامِ (١٩٥٢-١٩٦٠)(حسين ، ٢٠١٢، ص٢٢٢).

العام	قيمة دعم الميزانية	مُساعدات في مجالِ التنمية	المجموع
1952-1953	2,360,000	380,000	2,740,000
1953-1954	2,75,000	1,000,000	3,750,000
1954-1955	2,750,000	1,000,000	3,750,000
1955-1956	2,750,000	1,000,000	3,750,000
1956-1957	3,750,000	1,000,000	4,750,000
1957-1958	3,750,000	1,000,000	4,750,000
1958-1959	3,250,000	-	3,250,000
1959-1960	3,250,000	-	3,250,000
المجموع	**24.610.000**	**5.380.000**	**29,990,000**

يتضح من الجدولِ أعلاه ، زيادة نسبة المُساعدات البريطانية في ميزانيةِ عامي(١٩٥٦-١٩٥٧)، بسببِ إرتفاع مُعدل الإنفاق العام، ما دفع الحكومة الليبية إلى طلبِ زيادة المُخصصات إلى (أربعةِ ملايين جُنيه إسترليني)(حكيم، ١٩٧٠، ص ١٢٠). وفي ميزانيةِ عاميَّ (١٩٥٧- ١٩٥٨) نحو (أربعة ملايين وسبعمائة وخمسين ألف جُنيه إسترليني)، ثُم انخفض المبلغ بعد المُفاوضاتِ التي جرت بين ليبيا وبريطانيا ليُصبح مجموع المُساعدات المالية (ثلاثة ملايين ومائتان وخمسون ألف جُنيه إسترليني)، نَظير تقديم بريطانيا مُعدات

عسكرية وتدريب الضباط الليبيين ، فضلاً عن إرسالها عدد من الخُبراءِ في مُختلفِ المجالات للمُشاركةِ في برنامجِ الأُمم المُتحدة للمُساعدةِ الفنية (بروشين ،٢٠٠١، ص٣٦٠).

وفي هذا الصَدد عَهَدت وكالة التنمية والاستقرار الليبية إلى (ماكس كوك Max Cook) الخبير بهندسةِ تخطيط المُدن الصغيرة لتقديمِ توصياته بشأنِ طريقة تخطيط مدينة (البيضاء – شمال شرق ليبيا وسط الجبل الأخضر ببُرقة)، والعمل على إعدادِ جميع التخطيطات اللازمة للمدينةِ لتشمل دوائر حكومية وحوانيت ومصانع ومساكن للعُمال. وشرعت الوكالة في دراسةِ زيادة القوتين المائية والكهربائية في المدينةِ، على أن يتم تنفيذ المشروع إبتداءً من عامِ ١٩٥٨ (د.ك.و. الملف ٢٦٩٥ /٣١١ ، ١٩٥٧، و٦٣ ، ص ١٢٧). وتعهدت شركة بريطانية بإنارةِ مدارج مطار إدريس الدولي بطرابُلس، وأفصَحَ الناطق بإسمِ الشركة بأن نظام الإنارة سيُشيد وفق أرقى المواصفات الدولية وستُقام أكثر من ثلاثمائة وحدة إنارة ، ووضع أسلاك جديدة على طولِ المدارج الرئيسة وممرات سيارات الأُجرة (الزمان ، العدد ٦٠٥٢ ، ١٩٥٧، ص٢).

وبُغيَة دعم ليبيا اقتصادياً ، وافقت الحكومة البريطانية على زيادةِ المُساعدات المالية أثناء المُحادثات التي أجراها رئيس الحكومة (عبد المجيد كعبار ٢٦ أيار ١٩٥٧– ١٦ تشرين الأول ١٩٦٠) مع الحكومةِ البريطانية في لندن ١٩٥٨(الحوادث ، العدد ٤٦١٠ ، ١٩٥٨، ص١). وفي عامِ ١٩٦٠ قررت الحكومة الليبية تصفية وكالة التنمية ومؤسساتها وإحلال مجلس الإعمار محلها، وذلك لتوقفِ تخطيط تنفيذ المشاريع لكُثرةِ مشاكل الولايات الليبية الثلاث (طرابُلس ، بُرقة ، فزان)، وضُعف السُلطة المركزية في إقناعها على تنفيذِ المشاريع ، وسوء التنظيم وانعدام سياسة التخطيط ، مما أدى إلى تمتُعِ مجلس الإعمار بكافةِ حقوق والتزامات الوكالة ومؤسسات التنمية المُنحلة (كبّه ، ١٩٦٣، ص ٥٧).

وفي أعقابِ عام ١٩٦٠ تعرضت ليبيا إلى إختلالِ مصروفاتها وإيراداتها ، فيما عُرف بأزمةِ السيولة النقدية أو العجز النقدي للدولةِ ، وهذا ما أشارت إليه وأكدته تقارير سرية عدة أرسلتها السفارة البريطانية في ليبيا عن حالِ الإقتصاد الليبي في الثامنِ والعشرين من آيار عام ١٩٦٢، مؤكدةً إمتلاك ليبيا أرصدة كبيرة من العُملاتِ الأجنبية البالغة (خمسة وثلاثين مليون جُنيه ليبي) في بدايةِ الأشهر الثلاثة الأولى من عامِ ١٩٦٢. وعلى الرغمِ من ذلك عانت الحكومة الليبية من نقصٍ حاد في أرصدتها النقدية السائدة بسببِ سوء الإدارة ، وإنفاقها الثروات على مُشروعاتٍ غير إنتاجية كمشروع بناء عاصمة جديدة في مدينةِ البيضاء(المقريف ، ٢٠٠٦، مج٤، ج٢ ، ص٥٣٢–٥٣٣). وفي هذا الصَدد تطلب مشروع المدينة البيضاء وغيرها من المشاريعِ الكبيرة التي نفذتها الحكومة الليبية ، تقديم دُفعات على الحسابِ للمُقاولين المُنفذين ، في الوقتِ الذي لم تتخذ فيه الحكومة الإجراءات المؤدية إلى

تحقيقِ إدارة مالية عامة سليمة في الدولة. على أن أزمة السيولة النقدية الحادة التي عانت منها الخزينة دفعت إلى إجتماعِ السفير البريطاني في ليبيا(أندرو شارلز ستيورات Andrew Charles Stewart 1962-1963) (Lucas, 1997,pp.72-73)مع رئيسِ الحكومة الليبية (محمد عُثمان الصيد ١٦ تشرين الأول ١٩٦٠-١٩ آذار ١٩٦٣)، لحَلِ مشاكل ليبيا الإقتصادية، فطلب الأخير من الحكومةِ البريطانية تجديد الاتفاقية المالية بينهُما في مطلعِ عام ١٩٦٣ دون مُفاوضات ، إذ نصت المادة السادسة من مُعاهدةِ ١٩٥٣ على إعادةِ النظر فيها بعد مرورِ عشرة أعوام(F.O., 371/173262, 1963, No.128, p.٢).

ونصت المادة الثالثة من الإتفاقيةِ المالية المُلحقة بالمُعاهدةِ على إعادةِ النَظَر في حجمِ المُساعدة المالية التي تُقدمها الحكومة البريطانية لنظيرتها الليبية كُل خمسة أعوام ، وكرَرَ الصيد ذلك في أكثرِ من مُناسبة. ففي ضوءِ لقائهِ مع السفيرِ البريطاني ، بعث الأخير برسالةٍ سريةٍ إلى الخارجيةِ البريطانية في الثامنِ عشر من تشرين الأول ١٩٦٢، أكد فيها رغبة الملك (محمد إدريس السنوسي ١٩٥١-١٩٦٩) في تأجيلِ المُحادثات المُتعلقة بمُعاهدةِ التحالف والصداقة إلى عامِ ١٩٦٥، مؤكداً طلب الصيد ضرورة إطلاع الحكومة البريطانية بذلك (المقريف ، ٢٠٠٤ ، مج ٣ ، ص ١٨٩)، لتدهورِ وضع السيولة النقدية في ليبيا، وستظل الحكومة في الأعوامِ اللاحقة بحاجةٍ للإعتمادِ على المُساعداتِ الأجنبية في مُعدلاتها الحالية، ومن المُحتملِ تخفيض حجم المُساعدات البريطانية بشكلٍ كبير والاكتفاء بمُساعدةٍ فنية، والإبقاء على الإتفاقيةِ الدفاعية وتعزيزها. وأضاف السفير أن الخدمات الإدارية في ليبيا سيئة جداً ويجب إعادة تنظيمها ، وأن عام ١٩٦٣ رُبما سيشهد اضطرابات جراء الإنتخابات البرلمانية، وعليه لابُد من إهتمامِ الحكومة الليبية بموضوعِ المُفاوضات بشأنِ مُراجعة المُعاهدة، وذلك لإعتباراتٍ مالية وإدارية وفنية. وختم السفير البريطاني رسالته بالإشارةِ إلى أَن رئيس الحكومة الليبية طلب منه إبلاغهُ شخصياً في حالِ تسلُمهِ رد حكومته حول هذا الموضوع (المقريف ، ٢٠٠٤ ، مج ٣ ، ص ١٨٩).

وفي ضوءِ ما تقدم، أبدت الحكومة البريطانية موافقتها على تأجيلِ النظر بالمُعاهدةِ لإعتباراتٍ مالية وسياسية وإستراتيجية، إذ أكد الصيد أن الحكومة البريطانية وافقت على طلبه بدونِ مفاوضات، وتم ذلك عن طريقِ استدعاء السفير الليبي في بريطانيا السياسي والدبلوماسي الدكتور (عبد السلام البوصيري ١٨٩٨-١٩٧٨)، من قبلِ رئيس الوزراء البريطاني (هارولد ماكميلان Harold Macmillan ١٩٥٧-١٩٦٣)، الذي طلب منه أن ينقل إلى رئيسِ الوزراء الصيد موافقة الحكومة البريطانية على طلبهِ، وأن تدفع الأخيرة إلى ليبيا (٣,٢٥ مليون جُنيه إسترليني) سنوياً (المقريف، ٢٠٠٤، مج٣، ص ١٩٢ .(193-
ومن جهتها قدّمت بريطانيا عام ١٩٦٣ مجموعة من المشاريعِ، مُبديةً الرغبة في تنفيذها،

ولاسيَّما مَد أنابيب المياه والصرف وتعبيد الطُرق وبناء محطة كهرباء لتزويدِ الورش بالطاقةِ وإقامة مراكز الإتصالات السلكية واللاسلكية ، إلى جانبِ إنشاء مصانع للإسمنتِ وتقطير المياه المالحة بتمويلٍ قدرهُ (عشرة ملايين جُنيه إسترليني) لمُدةِ عشرة أعوام (F.O., 371/ 173263, 1961, No.1153/1, pp ٣-٥). وفي السياقِ نفسه جرت اتصالات بين وزير خارجية بريطانيا (أليك دوغلاس هوم Alec Douglas-Home ١٩٦٠-١٩٦٣)، والحكومة الليبية حول إعداد برامج لتحسينِ البُنية التحتية والصرف الصحي في طرابُلس وتجهيز بنغازي بمحطةٍ للطاقةِ الكهربائية وتوسيع مطار بنغازي (F.O., 371/173263, No.1110, p ٢٥.1963). على أن الهدف الحقيقي وراء ذلك يكمُن في خدمةِ مصالح المنشآت العسكرية وضمان بقاء بريطانيا في ليبيا (بروشين ، ٢٠٠١، ص ٤٢٩).

أبدت بريطانيا مخاوفها عندما تَسنَّمَ السياسي ورجل الدولة (مُحيي الدين فكيني رئاسة الحكومة ١٩ آذار ١٩٦٣ - ٢٢ كانون الثاني ١٩٦٤)، إذ تأخرت في تنفيذِ المشاريع التي تعهدت بتنفيذها ، إلى جانبِ الفوضى الإدارية في الصرفِ والتعقيدات في الموازنةِ وعدم توافر السيولة ورفض ليبيا القروض الممنوحة(F.O., 371/173263, 1963, No.1153/1, pp ١-٦). ومع ذلك سعت الحكومة في مُستهلِ أعمالها إلى تشكيلِ لجنةٍ مؤقتة لمُراجعةِ مشروع الخُطة الخمسية (١٩٦٣-١٩٦٨) للتنميةِ الإقتصادية الذي سبق إعداده. وكان من أهمِ أهداف الخُطة تحسين مستوى المعيشة لليبيين والاهتمام بالقطاعِ الزراعي وتنظيم الإستيراد بما يَحُولَ دُونَ شراء أيَّ سلع ومواد يُمكن إنتاجها داخل البلاد من جهة، وإعتماد سياسة كُمركية لحمايةِ المُنتجات وتشجيع القطاع الصناعي وتطوير القطاع العام والقيام بمُختلفِ المشاريع العمرانية ، من جهةٍ أخرى (المقريف، ٢٠٠٦، مج٤، ص١٨٧- ١٨٨).

أعدت السفارة البريطانية تقريراً عن الأوضاعِ العامة في ليبيا، تناول خُطة التنمية الخُمسية التي بلغت مُخصصاتها المالية (مائة وتسعة وستين مليون جُنيه ليبي)، بدءًا من الأولِ من نيسان ١٩٦٣، بعد أن حصلت على موافقةِ البرلمان الليبي في تموز من العامِ نفسه. وأن الخُطة سارت ببُطءٍ في الأشهرِ الأولى ، إذ كُلفت بعض المكاتبِ الاستشارية الأجنبية بإعدادِ الدراسات الأولية للمُشروعات. وتطرق التقرير إلى أن إجمالي ما تم إنفاقهُ لم يتجاوز(مليون جُنيه ليبي) على الرغمِ من وجودِ مصروفات مُستحقة على بعضِ المشروعات الإنمائية قبل إقرار الخُطة الخُمسية(المقريف، ٢٠٠٦، مج٤، ص١٩٥)، التي شَرَعت الحكومة في تنفيذها منذُ مُنتصفِ عام ١٩٦٣ وإنتهت في آذار عام ١٩٦٩، إذ بلغ عدد المشاريع التي تضمنتها الخُطة نحو أربعمائة وخمسين مشروعاً رئيساً وفرعياً ، شمل خمسة وسبعون منها في ميدانِ الإنشاء والتشييد (الأشغال العامة - والمواصلات -

والإسكان). وبلغ عدد المساكن التي أنشأها القطاع العام نحو خمسة عشر ألف مسكن ، وأربعة آلاف كم من الطُرقِ الرئيسة والمطارات ، ورفع إنتاج الطاقة الكهربائية (قشقش ، ٢٠١١ ، ص٤٥١)، وبناء مدينتين رياضيتين في كُلٍ من طرابُلس وبنغازي ، وست وعشرين عمارة مُخصصة لمكاتبٍ تجارية. وأنشِئَت شبكات جديدة للصرفِ الصحي في مدينتيَّ طرابُلس وبنغازي مزودة بمحطاتٍ جديدة لإدارةِ مياه الصرف الصحي ، وزُوِّدَت القُرى بمياهٍ للشُرب ومحطات لضخِ المياه والتوزيع في أكثرِ من مدينةٍ وقرية(قشقش ، ٢٠١١ ، ص٤٥٢).

ثالثاً: الزراعة

شملت الصادرات الليبية قبل استقلالها نبات الحلفا البري الذي ينمو في المنطقةِ شُبه الصحراوية وأطرافِ الجبل الطرابُلسي (First.,1975,p.١٤١؛ حقي، ١٩٦٢، ص ١١٦؛ رزاقة ، ١٩٦٤، ص ١٨٤)، ويُعدّ مورداً مُهماً من مواردِ البلاد الإقتصادية، إذ تُصنع منهُ أوراق النقد ويُسهم في دعمِ الدخل لإرتفاع أسعاره ، ولاسيَّما في فتراتِ الجفاف جراء الرياح الحارة (حقي ، ١٩٦٢ ، ص١١٧). وفي هذا الصَدد موّلت وكالة التنمية والاستقرار الليبية ، المشاريع الزراعية ومن ضمنها محصول الحلفا((C.R.L., 1953, No.1, p.٢٧، إلى جانبِ توفيرها فُرص عمل للعاطلين عن طريقِ زراعته وجنيه وبيعه إلى الجهاتِ المُستفيدة (حقي، ١٩٦٢ ، ص١١٧).

ولأهميةِ محصول الحلفا أنشأت الحكومة الليبية شركة شُبه مُستقلة في طرابُلس لإستغلالهِ لأغراضٍ تجارية (الأشهب ، د.ت ، ص ٤١)، إذ صَدَّرت الكميات الأكبر منهُ إلى بريطانيا من أجلِ صناعة الورق (محمود ، ١٩٦٢، ص ٣٠٥). وفي هذا الصَدد أعدت (مُنظمة الأغذية والزراعة Food and Agriculture Organization) التابعة للأُممِ المُتحدة والمسؤولة عن إدارةِ وتنظيم الجهود الدولية الرامية إلى القضاءِ على الجوعِ وسوء التغذية في جميعِ أنحاء العالم،المعروفةإختصاراً (فاو(F.A.O (New Age Encyclopedia,1980,vol.7,pp.236-237;The New Encyclopaedia Britannica,1988,vol.4,p.869)، تقريراً عام ١٩٥٢ عن أوضاعِ الزراعة في ليبيا جاء فيه: " أنَّ ليبيا تُعدَّ مثالاً جيداً للفُقرِ المُدقع في أسوأ أحواله ، فالوضع الإقتصادي للبلاد يُظهر أنَّ أغلبية السُكان يعيشون في مستوى معيشي مُتدني يبلغ حد الكفاف ، ولا توجد مصادر للطاقةِ أو المعادن ، والتوسع الزراعي مُحدد بالظروفِ المناخية الصعبة ، ورأس المال معدوم، ولا يوجد هناك أيَّ عمالة فنية أو كفاءات إدارية تُذكر" (الذرعاني ، ٢٠١٣ ، ص٧٤-٨٨).

وفي عامِ ١٩٥٣ جرت دون جدوى أولى مُحاولات التخطيطِ الإقتصادي ، ومحاولة البعثات الدولية تنفيذ بعض الخُططِ والبرامج للنهوضِ بواقعِ الإقتصاد الليبي ، وذلك للمصاعبِ المالية التي واجهتها البلاد والإعتماد على المُساعداتِ الممنوحة من الدولِ الأوربية ، ولاسيَّما بريطانيا والولايات المتُحدة الأميركية وفرنسا(الذرعاني ، ٢٠١٣ ، ص٧٤-٨٨). وفي عامِ ١٩٥٤ حاولت بريطانيا التدخُل في القطاعِ الزراعي الليبي ، إذ بدأت بمُحاربةِ الشركة المِصرية الليبية العاملة في إستغلالِ الجبل الأخضر في الزراعةِ ، حتى تمكنت من حلها والتخلُص منها (حقي ، ١٩٦٢، ص٩٠). وبُغْيَة تطوير الزراعة والري والغابات والنهوض بِهما ، وفسح المجال للمُنتجين المُشتغلين عن طريقِ تقديم التسهيلات المالية وقبول الأموال منهم كودائع في حساباتِ الآجال أو الجارية ، أصدر بن حليم مرسوماً ملكياً قضى بإنشاءِ المصرف الزراعي الوطني في الخامسِ والعشرين من تموز ١٩٥٥ (د.ك.و، البلاط الملكي، الملف ٢٩٦٢ /٣١١ ، و٢، ص٥). وفي آب ١٩٥٥ اجتاحت ليبيا أسراب من الجرادِ في ظروف مناخية صعبة شُحت فيها الأمطار، مما أدى إلى إتلافِ المحاصيل الزراعية وانتشار المجاعة في طرابُلس ، الأمر الذي دفع بن حليم إلى إنشاءِ صندوق الأُمة لمشروعِ الإغاثة ، وذلك لجمعِ التبرُعات وإعانة المُحتاجين، فكان أول المُتبرعين الملك إدريس الذي قدم ألف جُنيه ليبي ، وتبرع رئيس الوزراء وعدد من الوزراءِ برواتبهم لمُدةِ ستة أشهر (آب ١٩٥٥ – آذار١٩٥٦). وتبرعت أغلب الشركات الاجنبية والجاليات في ليبيا (د.ك.و، البلاط الملكي ، الملف ٢٩٦٢ /٣١١، و٢، ص٦)، ومع ذلك لم تُطرح خُطة لمُعالجةِ مُشكلة الزراعة إلا بعد إكتشافِ النفط وزيادة صادراته، إذ ظهرت أُولى الخُطط الإقتصادية والإجتماعية في الأعوامِ (١٩٦٣-١٩٦٨) التي أولت اهتمامها بالقطاعِ الزراعي(الذرعاني ، ٢٠١٣ ، ص٨٨).

رابعاً: التجارة

تمكنت الشركتان التجاريتان البريطانيتان (سيتريكس كومباني لميتد Citrix Company Limited) و(ميتشل كوتس Mitchell Cotts) لشحنِ البضائع ونقلها ، من إخضاعِ تجارة ليبيا الخارجية لرقابتهما ، وذلك بسيطرتهما المُحكمة على إستيرادِ مواد البناء والإسمنت والسيارات وآليات النقل والزراعة والمواد والتجهيزات الكهربائية والمواد الغذائية والملابس والأحذية ، وتأمين عمليات النقليات البحرية والبرية والجوية. وتمكنت شركة (رويال دتش شل Royal Dutch shell)النفطية البريطانية – الهولندية العملاقة من إحتكارِ تجارة الوقود والزيوت وتشغيلها وتسويقها(بروشين ، ٢٠٠١ ، ص٢٧٣-٢٧٤). ومن جهتها صدرت ليبيا بعض المحاصيل الزراعية والحيوانية والمصنوعات التقليدية البسيطة إلى بريطالنيا ، إذ بلغت في عاميَّ(١٩٥١-١٩٥٢) أربعة ملايين جُنيه ليبي (حمدان ، ١٩٩٦ ، ص ٢٢٢)، وفي

تشرين الثاني ١٩٥٤ بلغت الصادرات البريطانية إلى ليبيا نحو(٣,٢٥٦,٠٠٠ مليون پاوند إسترليني)، أما مجموع الصادرات الليبية في السوقِ البريطاني ، فقد بلغت نحو(١,٦٥١,٠٠٠ مليون پاوند إسترليني)، ما دّل على عجزِ ليبيا إقتصاديا وتجارياً (F.O., 371/ 138754, 16,November, 1959, No.1151/ 3, p.٢٤).

وقُبيل نهاية عام ١٩٥٤ أصدرت الحكومة الليبية قراراً نص على طردِ المُستشارين والخُبراء ورجال الأعمال البريطانيين ، وتقليص عمل الوكالات التجارية البريطانية في ليبيا(المقريف،٢٠٠٦، ص٥٣٢-٥٣٣). وجاءت تلك القرارات على خلفيةِ اغتيال السياسي الليبي (إبراهيم أحمد الشلحي ١٨٩٩-١٩٥٤) الذي حَظِيّ بثقهِ الملك إدريس لآرائهِ وحُنكتهِ في إدارة الأمورِ العامة ، وانتشار شائعات أفادت بعلاقةِ القاتل مع جهاتٍ بريطانية. وفي اثر إنتهاء التحقيقات وصدور الحُكم عادت العلاقات مع الحكومةِ البريطانية في ربيع عام ١٩٥٥، ولاسيَّما في المجالِ التجاري ، إذ بلغت قيمة الصادرات الليبية في السوقِ البريطاني نحو(٤,٢٦٥,٠٠٠ جُنيه ليبي)، بينما بلغت قيمة الواردات البريطانية في السوقِ الليبي نحو(١٤,٣٣٨,٠٠٠ جُنيه ليبي)(Stelnber.,1957, p.١٢١١). وفي هذا الصَدد شكلت كُلٍ من (إيطاليا، وبريطانيا ، ومصر، وألمانيا الغربية ، واليونان ، ومالطا) أهم الدول المستوردة لـ (نبات الحلفا، وزيت الزيتون ، والموالح ، والسردين المُعلب ، والأغنام الحيّة) من ليبيا ، في حِين مثلت (إيطاليا ، وبريطانيا، وألمانيا الغربية ، وفرنسا ، ومصر) أهم الدول المُصدرة لـ (الدقيق ، والمنسوجات القطنية ، والأرز، والسُكر، والسيارات ، والآلات الكهربائية) إلى ليبيا(حمدان ، ١٩٩٦، ص ١٢٧). وبُغْيَة تنظيم العلاقات التجارية بين ليبيا وبريطانيا جَرَت مُفاوضات بين السفارة البريطانية في ليبيا ووزارة الخارجية الليبية حول إبرام إتفاقياتٍ تجاريةٍ بين البلدين عام ١٩٥٩، وذلك لتوفيرِ سوقٍ مضمون لبعضِ المُنتجات الليبية في المملكةِ المُتحدة. وعليه قَدَّمَ مسؤول العلاقات التجارية في لندن تقريراً مُفصلاً عن أهمِ السلع الليبية التي تحتاجها بريطانيا للأعوامِ(١٩٥٦-١٩٥٩). وفي هذا السياق يوضح الجدول الآتي المُنتجات الليبية المُصدرة للمملكةِ المُتحدة للأعوامِ(١٩٥٧-١٩٥٩) (F.O., 371/138754, 1959, No.1151/3 , p.23).

ومن جهتهِ أشار مسؤول العلاقات التجارية البريطانية ، بأن الأخيرة تستقبل جميع الصادرات الليبية من عشبةِ الحلفا التي تمثل (١٠-١٢%)، إذ تلقى رواجاً من صُناعِ الورق في لندن. وشكلت البطاطا نسبةً كبيرةً من الصادراتِ الليبية التي إزداد الإقبال عليها في بريطانيا، في حِين لا تلقى مواد الجوز المطحون وبذور الفاصوليا وزيت الخروع والبندق والطماطم والحمضيات والزهور المقطوفة رواجاً في الأسواقِ البريطانية ، لإعتمادها على دولٍ أُخرى مُصدرة لتلك المُنتجات. كما حَثَّ مسؤول العلاقات التجارية على ضرورةِ مُراعاةِ

ليبيا تحسين الإنتاج والنظافة والترتيب ، والأسعار التنافُسية في صادراتها من التبغ والنسيج ، وسعف النخيل، والجلود ، والأصواف ، وزيت الزيتون ، لكسبِ الأسواق البريطانية (F.O., 371/ 138754, 1959, No.1151/3, p.24.).

التأريخ	المُنتجات	المُتحري
تشرين الأول **1956**	جوز مطحون ، حمضيات ، البُندق، البطاطا، عشبة الحلفا ، أزهار مقطوفة، زيت زيتون ، جزر، بذور، وفاصوليا، جلد أغنام ، صوف ، وبر حيوانات	ي.م. رارزكوفيتش من مُنظمةِ الزراعة والغذاء التابعة للأممِ المُتحدة ، الذي كان مُستشاراً للحكومةِ الليبية
تشرين الأول **1957**	الطماطم	أحمد صويدق ، مُدير التجارة في بُرقة
تشرين الأول **1958**	جوز مطحون ، حمضيات ، البُندق، البطاطا، عشبة الحلفا ، أزهار مقطوفة، زيت زيتون ، جزر، بذور، فاصوليا	بيتر رايت ، عضو بعثة المصرف الدولي إلى ليبيا
شباط ١٩٥٩	الحلفا	مُنير البابا ، مُدير عام في وزارةِ الإقتصاد الوطني الليبية
نيسان ١٩٥٩	نسيج نباتي من سعفِ النخيل	مُديرية المال والإقتصاد الليبية
أيلول ١٩٥٩	التبغ	مُديرية المال والإقتصاد الليبية

وفي المرحلةِ اللاحقة تحسن التبادُل التجاري بين بريطانيا وليبيا، إذ بلغت قيمة الصادرات البريطانية نحو (١٢,٧ مليون جُنيه ليبي)، في حِين ناهزت وارداتها من ليبيا نحو (سبعة ملايين جُنيه ليبي)، مما أشر ميزاناً تجارياً لصالحِ بريطانيا بنحوِ (إثني عشر مليون جُنيه إسترليني)Bama.,2010,pp ٦٤-٦٥)). وإستكمالاً لذلك أشارت وزارة الخارجية البريطانية إلى أهميةِ الوجود العسكري في ليبيا، وذلك بُغْيَة الترويج لبيعِ كميات كبيرة من الأسلحةِ ، إذ بلغت صادراتها البريطانية إلى ليبيا ما يزيد عن (٩,٢ مليون جنيه إسترليني)، فضلاً عن موادٍ أُخرى بلغت قيمتها (ثلاثة عشر مليون جُنيه إسترليني) للأشهرِ الستة الأولى من عامِ ١٩٦٦(Bama.,2010,p٦٦). ولم تقتصر تجارة بريطانيا مع ليبيا على تصديرِ الأسلحة فقط، وإنما المُشاركة في تنفيذِ عددٍ من المشاريعِ ، ولاسيَّما المطارات وتوفير الطاقة الكهربائية وبيع الطائرات ، إذ توسع نشاط المؤسسة التجارية البريطانية في ليبيا بعد أن أرسلت لجنة مجلس التجارة البريطانية ، بعثةً إلى ليبيا عام ١٩٦٦ تمكنت من إفتتاحِ مركزاً تجارياً في آيار ١٩٦٧ ، ما عزز آفاق التعاون بين الطرفين(العلم ، العدد ٦٢٤٨ ، ١٩٦٧، ص٢). وعلى النقيضِ من ذلك ، نشرت وكالة الأنباء العالمية (رويترز (Reuters المُتخصصة بخدماتِ المال والإعلام والأسواق العالمية المُتنوعة ، معلومات مُهمة أفادت

بمُغادرةِ سفينتين بريطانيتين للشحنِ ، ميناء طرابُلس مُتوجهتين إلى مالطا ، ومُغادرة سفينتان قاعدة (ويلسWheelus) للخدماتِ الجويةِ الأميركية في شرقِ طرابُلس دون تفريغ شحناتها، وذلك تنفيذاً لقرارِ المُقاطعة الذي أتخذهُ العُمال الليبيين ضد السُفنِ البريطانية والأميركية ، جراء العدوان الصهيوني على مصر وسورية والأردن (٥-١٠حزيران ١٩٦٧)، وإحتلالِ شُبه جزيرة سيناء وقطاع غزة والضفة الغربية والجولان ، إذ أصدرت الحكومة الليبية قراراً بمُقاطعةِ الإتجار مع الدولِ المُتعاونة مع العدوان ، ولاسيَّما بريطانيا والولايات المُتحدة الأميركية(العلم، العدد ٦٢٥٥، ١٩٦٧، ص٤). وفي أعقابِ إنتهاء العدوان استؤنف النشاط التجاري البريطاني إلى ليبيا ، إذ وصلت عدد من البعثاتِ التجارية البريطانية للمُشاركةِ في المعرضِ الدولي في طرابُلس عام ١٩٦٨، وبذلك أصبحت ليبيا سوقاً مُهماً للبضائعِ البريطانية في الأعوامِ اللاحقة (Bama., 2010,p.١٩٥).

الخاتمة:

في ضوءِ ما تقدم يُمكن القول إن إقتصاد ليبيا عانى من التخلفِ والعجز بوصفهِ أحادي المصدر إعتمادًا على الزراعةِ من جهة، وذو سمة إستهلاكية فاقت إنتاجه، وواردات زادت على صادراته وعدم توافر مصادر للطاقةِ أو المعادن من جهةٍ أخرى. مما اضطرهُ التوجه صوب التمويلِ من المساعدات الخارجية. ومن جهتها سعت الحكومة الليبية إلى تنشيط وتحقيقِ تنمية اقتصادية شاملة ، إذ وافقت حكومة مُحمود المُنتصر عام ١٩٥٢ على إستحداثِ الوكالة الليبية للتنميةِ وتشكيل المؤسسة المالية الليبية لمنحِ القروض بأقلِ الفوائد، وتشجيع إستثمار الهيئات العامة والخاصة ودعمها بقروضٍ متوسطة الأجل وطويلة لتمويلِ المشاريع الزراعية والصناعية والتجارية.

وبُغْيَة إحكام تطويق ليبيا اقترحت كُل من بريطانيا وفرنسا تقديم الدعم المالي لتنفيذِ المشاريع فيها وحَلِ أزمتها المالية نَظير اتفاق طويل الأجل يمنحهُما التسهيلات العسكرية فيها من جهة ، وارتهان عُملتها بمصرفِ باركليز البريطاني ليكون وكيلاً عنها في إصدارِ النقد وإدارة الحسابات واتخاذ القرارات الخاصة بالإستثمارِ الحكومي ، وتعيينِ وظائف المصرف المركزي نيابةً عن الحكومةِ من جهةٍ أُخرى. ونظراً لإعتمادها على المُساعداتِ الممنوحة من الدولِ الأوربية ، والمصاعبِ المالية التي واجهت ليبيا ، جرت عامِ ١٩٥٣ أولى مُحاولات التخطيطِ الإقتصادي ، إلا أنها باءت بالإخفاق. وعليه سعى مُصطفى بن حليم رئيس الحكومة الليبية (١٩٥٤-١٩٥٧)، إلى تحقيقِ الإستقلال الإقتصادي بالبحثِ عن الثرواتِ المعدنية واستغلالها ، والحصول على المُساعداتِ الأجنبية ، ومحاولة إلغاءِ لجنة إصدار العُملة الليبية التي يرأسها ويُديرها موظفين بريطانيين ، إلا أن جميع تلك المحاولات جوبهت برفض بريطاني.

وفي خطوةٍ جريئة سعت الحكومة الليبية إلى تشكيلِ لجنة من خُبراء في الشؤونِ المالية وإرسالهم إلى لندن للتفاوضِ مع المسؤولين البريطانيين بُغيَة إلغاء لجنة العُملة الليبية وإنشاء المصرف المركزي الليبي. وعلى الرغمِ من الرفضِ البريطاني أصرت الحكومة الليبية على مطاليبها حتى نجحت في تأسيسِ أول مصرف وطني عام ١٩٥٥، مما أَثَرَ إيجاباً في وضعِ ليبيا الائتماني. وشكل اكتشاف النفط عام ١٩٥٨ في ليبيا ، نُقطة تحولٍ مُهمة أسهمت في دعمِ نشاطِها التجاري وزيادة الاستثمار وفُرص الربح في مُختلفِ الميادين الاقتصادية والزراعية والصناعية والخدمية ، إذ شهدت ليبيا طلبات عدة من مصارف أجنبية مُختلفة بمُزاولةِ نشاطها المصرفي في البلاد. ومن جهتها رفضت الحكومة الليبية ذلك لرغبتها في تأسيسِ مصارف تجارية ليبية صرفة تُشكل جهازاً مصرفياً خالصاً مُنسجماً مع السياسةِ المالية والنقدية الوطنية الجديدة. وقررت الحكومة الليبية عامِ ١٩٦٠ تصفية وكالة التنمية ومؤسساتها وإحلال مجلس الإعمار محلها، وذلك لتوقفِ تخطيط تنفيذ المشاريع لكُثرةِ مشاكل الولايات الليبية الثلاث (طرابُلس ، بُرقة ، فزان)، وضُعف السُلطة المركزية في إقناعها على تنفيذِ المشاريع ، وسوء التنظيم وانعدام سياسة التخطيط ، ما أدى إلى تمتُعِ مجلس الإعمار بكافةِ حقوق والتزامات الوكالة ومؤسسات التنمية المُنحلة.

وفي مُحاولةٍ لإستمالتها ، قدّمت بريطانيا للمدةِ (١٩٦٣–١٩٦٨) مجموعة من المشاريعِ الإصلاحية والبرامج الرامية إلى تحسينِ البُنية التحتية للولاياتِ الليبية ، ومع أن ذلك لم يخرُج عن خدمةِ مصالح منشآتها العسكرية وبقائها في ليبيا ، إلا أنهُ أشر ولوج ليبيا مرحلة جديدة تجلت فيها أهميتها في الحساباتِ الدولية ، ولعل إصدار الحكومة الليبية قراراً بمُقاطعةِ الإتجار مع الدولِ المُتعاونة مع العدوان الصهيوني على مصر وسورية والأردن في حزيران ١٩٦٧ لدليل بارز على ذلك. واستؤنف النشاط التجاري الدولي في ليبيا للأعوام (١٩٦٨–١٩٦٩)، إذ وصلت حينذاك عدد من البعثاتِ التجارية البريطانية للمُشاركةِ في المعرضِ الدولي في طرابُلس ، مما أكد بأن ليبيا في ظل سعيها لتحقيقِ تنمية اقتصادية شاملة وفق إمكانياتها المتاحة، أضحت سوقاً مُهماً للبضائعِ البريطانية والدول الأخرى ، إذ أشرت مرحلة جديدة في نموِ اقتصادها وتطوره في الأعوامِ اللاحقة.

قائمة المصادر:

أولا: الوثائق غير المنشورة:

-العراقية:

- د.ك.و، البلاط الملكي، رقم الملف ٢٩٦٢ /٣١١، المفوضية الملكية في طرابلس الغرب (ليبيا)، تقرير شهري للمفوضية العراقية في طرابلس، بالرقم س/١٦٤/١، في ١ آب ١٩٥٥.
- د.ك.و، البلاط الملكي، رقم الملف ٢٦٩٥ /٣١١، تقرير السفارة الملكية العراقية في طرابلس الغرب (١٩٥٦-١٩٥٧)، زيارة مهندس المدن الصغيرة البريطاني إلى البيضاء، بالرقم س /١/١، في ٣٠ نيسان ١٩٥٧.

الأجنبية:

- Correspondence Respecting Libya (C.R.L.), Libya: Annual Report for 1952, -Sir A.Kukbride to Mr.Eden, vol.3, 12th January, 1953, No.1.
- F.O., 371/138754, Commercial Relations between Libya and UK, Board of trade commercial relations and exports department, 16 November, 1959, No.1151/3.
- F.O., 371/ 173263, Foreign investment from UK, Formation a group to Finance Projects in Libya, 16 August, 1961, No.1153/1.
- F.O., 371/173262, Economic aid from UK, Addressed to foreign office Telegram, 11 April, 1963, No.128.
- F.O., 371/173263, Foreign investment from UK, formation a group to finance projects in Libya, 16 August, 1963, No.1153/1.
-F.O., 371/173263, Foreign investment from UK, British Embassy in Libya 5 October, 1963, No.1110.

ثانياً: الكُتب:

- العربية والمُترجمة:

١- الأشهب، محمد الطيب ، ليبيا اليوم ،(١٩٥٥)، مطبعة أسعد ، بغداد.
٢- بروشين، نيكولاي إيليتش ، تأريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام ١٩٦٩،(٢٠٠١)، ترجمة عماد حاتم، دار الكتاب الجديد المُتحدة ، بيروت ، ط٢.
-3بيلت، أدريان ، قصة استقلال ليبيا من مُستعمرة - إلى دولة مستقلة ،(١٩٥٢)، مطبوعات الأُمم المُتحدة نيويورك.
٤- حقي ، ممدوح ، ليبيا العربية كأنك تعيش فيها، ط١،(١٩٦٢)، دار النشر للجامعيين ، بيروت.
٥- الحكيم ، سامي ، استقلال ليبيا بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة ،(١٩٦٥)، دار الكتاب الجديد القاهرة، ط١.
6 ــــــــــــــ، مُعَاهدات ليبيا مع بريطانيا وأمريكا وفرنسا تحليلها ونصوصها(١٩٦٤)، ط١،(بيروت، دار المعرفة ، بيروت ، ط١.
٧- ــــــــــــــ، حقيقة ليبيا ، (١٩٧٠)، مكتبة الإنجلو المصرية ، القاهرة ، ط٢.
٨- الحسناوي ، ظاهر محمد صكر ، الولايات المتحدة الأميركية وحركة التحديث في ليبيا بعد الإستقلال ١٩٥٢-١٩٦٠ (دراسة وثائقية في التطورات الاجتماعية والاقتصادية)، (٢٠٠٧)، مطبعة الصخر، بغداد، ط١.
٩- حسين ، صلاح صالح عبد المولى ، التدخلات الأجنبية وتأثيرها في الاقتصاد الليبي من الإحتلال الإيطالي حتى بدايات النفط ١٩١١-١٩٦٣، (٢٠١٢)، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، عين شمس.
١٠- حمدان، جمال ، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية، دراسة في الجغرافيا السياسية، (١٩٩٦)، مكتبة مدبولي، القاهرة.
١١- الذرعاني ، ربيع محمد علي حامد ، التغيير في إستخدام الأراضي الزراعية في مشاريع الاستيطان الزراعي في ليبيا، دراسة حالة "سهل المرج"،(٢٠١٣)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بنغازي.
١٢- رزاقة ، إبراهيم أحمد ، مُحاضرات في جغرافية المملكة الليبية،(١٩٦٤)، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة .
١٣- الزهيريّ ، صَادق فَاضل زغير، مَحمود أحمد المنتصر وَدَوره السيَاسَي في ليبَيا ١٩٠٣-١٩٧٠،(٢٠١٧)، دار الرواد، طرابلس- ليبيا ، ط١.
١٤- علي ، عبد المنعم السيد ، التطور التاريخي للأنظمة النقدية في الأقطار العربية ،(١٩٨٥)، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط٢.
١٥- عُثمان ، السيد عوض ، العلاقات الليبية - الأمريكية (١٩٤٠-١٩٩٢)، (١٩٩٤)، مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر ، الجيزة ، ط١.
١٦- قشقش ، محمود العارف ، مسيرة تحديث المجتمع الليبي في المعهد الملكي (١٩٦٠-١٩٦٩) التنمية الإقتصادية والإجتماعية أنموذجاً ،(٢٠١١)، "مجلة دراسات تاريخية"، العددان ١١٥-١١٦، دمشق ، ١ أيلول 2011.

١٧- كبّه ، عبدالأمير قاسِم ، المملكة الليبية صِناعتها البترولية ونظامها الاقتصادي، (بيروت، دار الأندلس للطبع والنشر، ١٩٦٣) ، ص٤٧.
١٨-محمود ، حسن سليمان ، ليبيا بين الماضي والحاضر،(١٩٦٢)، مؤسسة سجل العرب، القاهرة.
١٩- المقريف ، محمد يوسف ، ليبيا بين الماضي والحاضر صفحات من التأريخ السياسي، دولة الإستقلال الحقبة غير النفطية ١٩٥١-١٩٥٧، (٢٠٠٤)، مركز الدراسات الليبيَة ، أكسفورد ، مج٤.
٢٠- ـــــــــــ، ليبيا بين الِماضي والحاضر صفحات من التاريخ السياسي، دولة الإستقلال الحقبة النفطية ١٩٥٧-١٩٦٢،(٢٠٠٤)، مركز الدراساتُ الليبية ، اكسفورد ، مج ٣.
٢١- ـــــــــــ، ليبيا بين الِماضي والحاضر صفحات من التاريخ السياسي، دولة الإستقلال الحقبة النفطية ١٩٦٣-١٩٦٩، (٢٠٠٦)، مكتب وَهبة ، القاهرة ، ط١، مج ٤ ، ج٢.
٢٢- ميخائيل ، هنري أنيس، العلاقات الإنجليزية الليبية مع تحليل للمُعاهدة الإنجليزية الليبية ،(١٩٧٠)، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة.

- **الأجنبية:**

1- Anon., Bank of Libya: A Brief history of its first Decade,1956- 1966, (1967), Bank of Libya, N.P.
2- Bama, Sean Straw, Anglo-Libyan Relations and the British Military Facilities 1964-1970 (2010), Unpublished Ph.D. dissertation University of Nottingham.
3- First, Ruth, Libya: The Elusive Revolution, (1975), N. pub., New York.
4- Jones, Geoffrey, British Multinational Banking 1830-1990, (1995), Clarendon Press, New York.
5- Kelly, Saul, Cold War in the Desert Britain, The United State and Italian Colonies 1945-52,2000, Macmillan Press, Ltd, London.
6-King, Anthony D, Global Cities: Post-Imperialism and the Internationalization of London, (1990), Routledge, New York.
7- Lucas, Ivor, A Road to Damascus: Mainly Diplomatic Memoirs from The Middle East, (1997), Radcliffe press, Oxford.
8- New Age Encyclopedia, (1980), Lexicon publications, Inc., Lexington, vol.7, 18th. ed.
9- The New Encyclopaedia Britannica, (1988), Encyclopaedia Britannica Inc., Chicago, vol.4, 15th ed.
10- Stelnberg, S.H., the statesman's year- Book statistical and historical Annual of the States of the world for the year 1957, (1957), Macmillan & Coltd, London.
11- Villard, Henry Serrano, Libya: The New Arab Kingdom of North Africa, (1965), Cornell University press, New York, 1st.ed.

ثالثاً: الصُحف:

- الأهرام ، العدد ٢٣٨٥٩ ، ٦ آذار ١٩٥٢.
- ـــــــــــــــ العدد ٢٣٨٥٦ ، ٣ آذار ١٩٥٢.
- ـــــــــــــــ العدد ٢٨٠٨٠ ، ٢٨ تشرين الأول ١٩٦٣.
- الحوادث ، العدد ٤٦١٠ ، ٢٢ آيار١٩٥٨.
- الزمان ، العدد ٦٠٥٢ ، ٢٥ أيلول ١٩٥٧.
- العلم ، العدد ٦٢٤٨ ، ١ تموز١٩٦٧.
- ـــــــــــــــ، العدد ٦٢٥٥ ، ٨ تموز ١٩٦٧.